الترجمة والتنمية الفكرية

-القطاع الإداري نموذجاً-

الأستاذة الدكتورة لبانة مشوّح*

الملخص

كثيراً ما نردد بحق أن اللغة مستودع الأفكار ومرآة الحضارة. فهي تستوعب ثقافة الأمة وتعكس فكرها ورؤيتها للعالم المحيط بأشيائه ومفاهيمه. وقد عُدت اللغة منذ أفلاطون مجرد وعاء لفظي يستبطنُهُ المحمول الفكري، والكلمات مجرّد أغلفة تستخدم للقبض على الفكرة والتعبير عنها.

لكن القول بأن اللغة وعاءُ الفكر ومرآتُه، إنما يوحي بوجود علاقة أحادية الجانب تربط الفكر باللغة ، علاقةٍ تكون فيها اللغة منفعلة بالفكر لا فاعلة فيه، فالمرآة تعكس ولا تكوّن، والإناء ينضح عادة بما فيه، ونادراً ما يبدّل في طعمه أو لونه أو رائحته.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أن العلاقة بين اللغة والفكر ليست علاقة أحادية الجانب، بل هي علاقة جدلية فيها التأثر والتأثير، والانفعال والفعل. بمعنى أن اللغة ليست مجرد وعاء للفكر تعكس أنماط الفكر وتطوره أو محدوديته وقصوره، بل هي فاعلة في الفكر ومحرّك له، تحفّز على تبديل الأنماط الفكرية والسلوكية، فإن اغتنت

* قسم لغة فرنسية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق

تطور الفكر وإن حُدّت وفقرت قصُر الفكر وعجز عن مواكبة العصر وأساليبه، فيؤدي تقوقعه إلى نضوب معينه.

وهنا تبرز الترجمة أداة من أدوات التطوير والإثراء اللغوي، وعنصراً حاسماً من عناصر التنمية الفكرية، لا بل إحدى أدوات مشروعنا النهضوي الذي يقتضي إنجازه تطوير اللسان العربي الجامع للأمة.

ونحن إذ نعيش عقد التنمية الذي دعت إليه اليونسكو، لا بدَّ لنا من إبراز دور المترجمين والتراجمة والمصطلحيين في عملية التنمية الفكرية والبشرية. لذا فإن بحثنا هذا، وبعد مقدمة نظرية في علاقة اللغة بالفكر، سيقتصر على تناول أثر الترجمة في التنمية الفكرية وانعكاسات ذلك على التنمية الإدارية، عبر أمثلة عملية استقيناها على الأخص من لغة الإدارة.

اللغة والفكر

تتواضع الناس، بحسب ابن جني، على مجموعة من الأسماء الرمزية قصد "الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعون لكل واحد منها سمة ولفظاً إذا ذكر عُرفَ به مسمّاهُ ليمتاز من غيره، وليغني بذكرِه عن إحضاره إلى مرآة العين". اللغة إذاً تجريد رمزي متواضع عليه، يستعصى من دونها التفكير لأنه "يستحيل إلى شتات من الظواهر وفوضى دامسة لا نميّز فيها شيئاً" (انظر د.الطيب بو عزّة 1994)[1]. اللغة تسهّل إذاً عملية التفكير إذ تنظم الأشياء والمفاهيم المحيطة بنا وتنقلها من حيّز التجريد إلى حيّز الواقع، لكنها في آنٍ معاً تؤثر في رؤيتنا للواقع والتفاعل وإياه، وتسهم من ثمَّ في توجيه الفكر والسلوك وردود الأفعال. ومن هنا استنتجت اللسانيات المعاصرة أن المضمون الفكري يمر باللغة ويستعير منها أطره. وكل لغة بحسب، أندريه مارتينيه André Martinet، "تمثّل طريقة خاصة في تنظيم العالم، ونظراً إلى أنه يستحيل حصول التفكير في الواقع من دون اللغة، فمما لا شك فيه أن هذه الأخيرة تؤثر تأثيراً كبيراً في عملية التأمل والنظر في الواقع"[2] [3].

كذلك ربط تشومسكي في نظريته اللسانية التوليدية اللغة والعقل، والعقل والإنسان، مستلهماً هذه العلاقة من فلسفة ديكارت[4]. وقد سبق ديكارت ابنُ حزم إلى ربط الوجود باللغة عبر الفكر، حين جعلها قوام وجود الإنسان. وقد عبّر عبد السلام المسدّي عن فلسفة ابن حزم في علاقة اللغة بالفكر بالصيغة الجدلية الثلاثية التالية:

---

1. بو عزّة، الطيّب، "هل يمكن أن تفكّر بدون لغة؟"، العربي– العدد 426- مايو 1994).

2. عن المرجع نفسه.

3. هناك نقاط تلاق بين ما سبق واللسانيات النسبية التي تقوم على فرضية سابير - وُرف Sapir-Whorf القائلة بأن اللغة محدد للفكر بتركيبها، ومن ثمَّ فهي محدد للثقافة. انظر كتاب بنجامان لي وُرف (1959).

4انظر تشومسكي .Chomsky,N *اللغة والفكر Language &Mind* ، *1968*.

" أنا أتكلّم، إذاً أنا أعقل، إذاً أنا موجود"[5]

وإذا كان للغة بمفهومها الحسي تأثير في آليات التفكير فهذا لا يعني بالضرورة أنها تقولب الفكر وتنمّطه. والواقع أنه ليس هناك تطابق تام إلى حد التماهي بين اللغة والفكر، وإلا لرأينا كل الناطقين بلغة ما يفكرون بالأسلوب نفسه و لتشارك أعضاء المجموعة اللغوية الواحدة وجهات النظر والمواقف نفسها (انظر ساندرين تونيوتي Sandrine Tognotti (1997). وإذا كان الحال على غير هذا النحو في واقع الأمر فهذا مردّه إلى أن اللغة هي أحد مكونات الفكر، لا بل هي مكونه الرئيس الذي يعجز العقل من دونه عن تمثل الأشياء واستحضارها ذهنياً، إلا أنها ليست مكونه الأوحد.

تسهم اللغة إذاً في صنع الفكر وتوجيهه، وتؤثّر من ثمَّ في طبيعة النشاط الذي يمارسه الناطقون بها وردود أفعالهم وأسلوب تواصلهم مع الآخرين وتعاطيهم مع الأمور في سياقاتها المختلفة. وكما أن لغة شعب تجسّد منطقه وأسلوب تفكيره وتعكس شخصيته ورؤيته للحياة (انظر الأنثروبولوجيا البنيوية لكلود ليفي ستروس،C.L.Strauss (1956)، وحيث إن اللغة تتطور عبر التاريخ بتأثير مجمل الفاعلين الناطقين بها (انظر سوسير ، فإن نقل المفاهيم من لغة إلى أخرى بالترجمة وترسيخ استخدامها في اللغة الهدف يؤثر في رؤية الناطقين بها للعالم المحيط بهم، ويبدّل آليات تفكيرهم، فلا تقتصر وظيفة اللغة عندها على "التعبير عن الأغراض" والتبليغ كما يرى الجرجاني في تعريفاته وابن جني في خصائصه، بل تتعدّاها لتصبح شرطاً أساسياً من شروط تحقق الفكر.

يقول جاك كورتس (1976) إن اللغة وسيلة نصل بها إلى الثقافة، والثقافة واللغة "وجهان ديالكتيان (جدليان) لحقيقة واحدة " [6].

5. انظر المسدّي (عبد السلام) (1986)، *التفكير اللساني في الحضارة العربية*.

6. انظر Cortes, J. (1976), « Enseignement de la civilisation », in Amis de Sèv, N 83.

وفي معرض دراسته عن عمل الفكر المعرفي، تساءل دوفال في كتابه الدلالات والفكر الإنساني Sémiosis et Pensée humaine هل هذا العمل مرتبط أم لا بوجود تعددية للسجلات السيميائية البيانية. ويؤكد في هذا السياق عدم إمكانية الوصول إلى فهم للرياضيات ما لم يكن هناك تمييز بين الشيء وتمثيله، أي إذا ما عجزنا عن تعرّف الشيء عينه من خلال اختلاف بيانه الرمزي. ويرى دوفال أن تطور المعارف يترافق دائماً باستحداث وتطور أنظمة سيميائية (رمزية) جديدة محدّدة تتعايش مع أول نظام رمزي موجود في الدماغ، ألا وهو نظام "اللغة الطبيعية"[7].

الترجمة أداة تنمية:

ولأن تجربة شعب ما تختصر وتتجسد في لغته وتعكس رؤيته للواقع، فإن الترجمة تنقل هذه التجربة فتطعّم الرؤى وتغنيها. و يبرز هنا دور الترجمة الحاسم في عملية التنمية الفكرية، وهو مَّا اختصر في شعار "الترجمة أداة للتنمية" الذي اعتُمِد بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة لليوم العالمي للترجمة عام 1996.

دور الترجمة في هذا السياق دور ثلاثي الأبعاد: لغوي معرفي فكري. وهي أبعاد مترابطة في حلقة متسلسلة متكاملة يؤدي أحدها إلى الآخر في علاقة خطية دائرية.

أمَّا دور الترجمة اللغوي فلا ينحصر في إيجاد مقابلات عربية لمصطلحات علمية جديدة، بل يتعدّاه إلى التأثير في تطوير اللغة دلالياً وتركيبياً، وقد أفردت بحوث ودراسات عدة لهذا الأثر (انظر مشوّح 2004)، وما زال الأمر يستحق المزيد نظراً إلى أهميته البالغة في عملية التطور اللغوي.

7. نعني باللغة الطبيعية نظام العلامات الصوتية والكتابية والدلالية لمجموعة لغوية بعينها. ويرى أتباع النظرية التوليدية (انظر تشومسكي 1968، أنها تتولّد بفضل الكفاءة الفطرية الموجودة في العقل البشري التي تتيح اكتساب الطفل للغة.

وأمَّا دورها المعرفي فيتجلى بنقل المعارف ونتاج الفكر العلمي والأدبي والثقافي عن اللغات والحضارات الأخرى. وهذا يقتضي التعريف بمفاهيم ورؤى جديدة وذكر دلالاتها المعاصرة بدقة وشرحها دون لبس ضمن سياقها النصي وسياقها الفكري العام.

ولا تستقي الترجمة أهميتها من كونها تأتي بمصطلحات جديدة في شتى حقول العلم والمعرفة، بل من كونها ناقلة للمفاهيم عن طريق شرح دلالات تلك المصطلحات وإدراج مدلولاتها في المنظومة الفكرية العربية. و هذا يقودنا إلى الحلقة الثالثة في هذه السلسلة ألا وهو دور الترجمة في التنمية الفكرية. فاستيعاب مصطلحات وتراكيب اصطلاحية جديدة وإيجاد مقابلات عربية لها وشرح دلالاتها وتيسير تداولها يؤدي إلى رفد الفكر العربي بمفاهيم محدثة وممارسات جديدة كانت غائبة أو مغيبة، وتوجيهه للعمل وفق منهجية محددة، ومن ثمَّ خلقَ واقع فكري وسلوكي جديد ينهض بالحاضر ويؤسس للمستقبل. أي إنَّ دور الترجمة لا يقتصر على تطوير اللغة وإغنائها بحقنها بألفاظ ومصطلحات جديدة أو توليداً أو تعريباً،، على أهمية هذا الدور، بل يتعدّاه إلى التأثير في نمط التفكير ومقاربة الأمور، ومن ثمَّ في طبيعة السلوك ومنهجية الأداء[8]. الترجمة إذاً "ليست إجرائية وحسب، وإنما هي موقف معرفي (....) في نطاق ما يسمى **الترجمة التأصيلية** (....) التي تستوعب ما هو مترجم وتتبناه وتهضمه فيصبح جزءاً من هيكلها المعرفي" [9]

8. يرى بعضهم (انظر محمود فهمي حجازي، "الصحافة والتنمية المعجمية"، التعريب العدد 38- حزيران 2010) أن للصحافة دوراً في التنمية المعجمية، فيبرز دورها في نقل مفاهيم جديدة وأخرى ذات أصول عربية وتكريسها في أذهان القرّاء. والسؤال هو هل الصحافة تنقل المصطلحات إلى العربية أم أنها تنشر ما ينقله المترجم وما يستحدثه من مصطلحات فتجعله يستقر في الأذهان من خلال الاستخدام المتكرر في الكتابات الصحفية؟

9 انظر الديداوي (محمد) 2002، *الترجمة والتعريب*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب. 9

وما دامت الترجمة ظاهرة سابقة ومرافقة لعملية النهضة الحضارية. فقد تجلّت في التراث العربي العلمي والثقافي العام فعلاً حضارياً أنتج امتزاج الفكر اليوناني بالفكر العربي، فأزهر حضارة عربية إسلامية شعّت بنورها على الإنسانية جمعاء. وفي عصر النهضة الذي يرى فيه بعضهم "عصر تكوين ثانٍ للعقل العربي" (انظر محمد محمود بيومي، "لماذا نترجم؟"، الفيصل، العدد 239،ص 28)، نشطت الترجمة الدينية والأدبية في بلاد الشام، وفي مصر عدّها محمد علي باشا وسيلة من وسائل تحديث الدولة، فقامت عليها الحركة النهضوية التي أخرجت العرب من مرحلة الجهل التي امتدت لقرون وما زلنا نعاني من تبعاتها، ووضعتهم على طريق نور العلم والتحديث.

الترجمة والتنمية الفكرية والإدارية:

تُثري الترجمة اليوم مختلف جوانب حياتنا المعاصرة إذ تعرّفنا على فكر الآخر ومقارباته، وتعيننا على فهم آليات تطور العالم المحيط بنا، ومن ثم تدفع بنا إلى تطوير مقاربات جديدة للمسائل الحياتية التي تعترضنا. بفضل الترجمة بتنا قادرين على حرق المسافات ومسابقة الزمن، بالاستفادة من تجارب الآخرين في مواجهة متطلبات عملية التنمية، وغدونا نتلقف فيضاً من المصطلحات الحاملة لمفاهيم جديدة يمكن التأسيس عليها في عملية التنمية البشرية والإدارية، والتجارية والاقتصادية. لم يعد دور الترجمة يقتصر إذاً على تسهيل التواصل، كما هو الحال مثلاً في المراسلات والتبادلات التجارية، بل تعدّاه لما هو أهم من ذلك وأوسع. فالترجمة إحدى الأدوات الأساسية في عملية تأهيل القوى البشرية وتدريبها على حسن الإدارة والاستثمار واستخدام آخر ما توصلت إليه النظريات الحديثة في علم الإدارة، بنقل خلاصة تجارب الآخرين وثمرة خبرتهم.

مصطلحات في التنمية:

إن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها لإثبات ما نزعم أكثر من أن تُحصى، ونكتفي هنا بإيراد قائمة ببعض المصطلحات المفتاحية في عملية التنمية البشرية والإدارية بمختلف أنواعها التي ترد في معظم السياقات الإدارية على تنوعها (الإدارة العامة والإدارة البيئية، والمؤسساتية والإنتاجية والاقتصادية والمالية وحتى الأسرية، وغيرها مما تطلبه التنمية عموماً):

- **العصف الذهني**: مصطلح يقابله بالإنجليزية brain storming (وترجمته الحرفية العصف الدماغي) وبالفرنسية remue méninge (ومعناه الحرفي التحريك الدماغي أو السحائي) . بات من المصطلحات الشائعة للتعبير عن التفكير الإبداعي إلى حد أنه تحوّل إلى دُرجة. ويكاد ألا يخلو مؤلف يتناول الإبداع أو التفكير الإبداعي من ذكر طريقة العصف الذهني كإحدى الركائز الأساسية لهذا النوع من التفكير.

يختزل هذا المصطلح سلوكاً محدد المعالم والسمات يلجأ إليه الأفراد أو المؤسسات لمواجهة مشكلة ما، أو لوضع استراتيجية أو خطة عمل أو ما شابه. وهو سلوك يتجاوز مجرد النقاش أو تبادل الرأي، و إلا لما استُحدِث مصطلح بمثل هذه الغرابة.

يدلّ مصطلح "العصف الذهني" بحسب أليكس أوزبورن[10] على طريقة في التفكير الجماعي لحل مسألة ما أو تقييمها أو تقويمها، تنطوي على منهجية عمل محددة باستخدام جملة أدوات وتقنيات قد لا تؤدي إلى تحسين فاعلية الفريق الإبداعية كماً

10. أليكس أوزبورن Alex Faickney Osborn هو أول من عمم أسلوب التفكير والعمل هذا وشرحه للعامة في كتابٍ نشره في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي بعنوان *الخيال التطبيقي* *Applied Imagination* طرح فيه فكرة مفادها أنه يمكن لمجموعات العمل أن تضاعف من إنتاجها الإبداعي عن طريق ما اصطلح على تسميته بالعصف الذهني.

وكيفاً، لكنها على الأقل تحفز على ما يسمى بالتفكير الإبداعي والتفكير الفرعي، وخلق متعة في العمل والتفكير التشاركي وتحسين الأداء ضمن فريق.

ولا يقتصر العصف الذهني على العمل الجماعي في مؤسسة أو إدارة أو شركة أو فريق بحثي، بل يمكن أن ينحصر في حيز التواصل الضيق بين أفراد المجموعات الصغيرة كأبناء الأسرة الواحدة، فيعينهم على تبادل الرأي على أساس تعليق الأحكام أو تأجيل نقد الأفكار والخروج بأفكار مبتكرة وأفكار مضادة تقوّي الروابط بينهم وتعينهم على مواجهة مشكلاتهم ، وربما يتفتق ذهنهم عن بعض الحلول لها. ولمّا كانت لهذا التمرين منهجية عمل خاصة، فإنه يتطلب إعداداً وترتيباً مسبقين. هي إذاً جملة ممارسات وآفاق جديدة يفتح المصطلحُ المُستحدث بالترجمة المتلقيَ عليها.

- **الحوكمة**[11] : مصطلح شاع في سياق الإصلاح عموماً والإصلاح الإداري على وجه أخص. استقر بعضهم عليه مقابلاً للمصطلح الإنجليزي"governance" والفرنسي "gouvernance". انتشر استخدامه كالنار في الهشيم، وأصبح يكيّف بحسب السياق الوارد فيه ليلبس لبوسه. فتحوّل في السياق الإداري إلى "**الإدارة الرشيدة**"[12].

ينطوي مصطلح "الحوكمة" في جوهره على نهج فكري وسلوكي يقوم على أسس أربعة من "التخطيط والشفافية والعدالة والإنصاف" لضمان الاستدامة.

- **لجنة القيادة** comité de pilotage : مصطلح أدخل مفهوم التخطيط المسبق ورسّخ في الأذهان ممارسات القيادة الإدارية والإشراف التي تؤثر في ضبط سلوك

11. وهي على وزن قولبة وعولمة وبعضهم يفضّل مصطلح الحاكمية أو الحكم الرشيد لما في صيغة فعولة من قصر وإلزام.

12. تركيب اصطلاحي ورد في عنوان مؤتمر عقد في سورية عام 2010 برعاية وزارة الاقتصاد والتجارة "تعزيز العلاقات العائلية والإدارة الرشيدة".

العاملين وتوجيهه بما يضمن حسن سير العمل ويحقق الأهداف المأمولة والموضوعة مسبقاً وبالاتفاق.

ومنه ننتقل إلى التركيبين الاصطلاحيين "الإدارة بالأهداف" و "التقييم بالأهداف".

- **الإدارة بالأهداف** و **التقييم بالأهداف**: هما معياران جديدان لتقييم الأداء، دخلا منظومة فكرنا الإداري بفضل الترجمة.

وتدل هاتان العبارتان الاصطلاحيتان على أن مهمة الإدارة انتهاج أسلم السياسات واتباع أفضل الطرائق والوسائل لتحقيق الأهداف المرسومة، وأن معيار تقييم أدائها وقياس مدى نجاحها يبنى على مدى تحقيقها لهذه الأهداف. وهذا يؤدي بالإدارات إلى اتباع آلية تفكير مختلفة عما ألفناه. فبينما كان السائد أن وظيفة الإدارة العامة تقتصر على السهر على قانونية الإجراءات التطبيقية، يعني مصطلحا "الإدارة بالأهداف" و "التقييم بالأهداف" اعتماد منطق جديد مفاده أن على الإدارة أن تبدأ بوضع جملة أهداف محددة، ثم تضع استراتيجية واضحة لتحقيقها، ومن ثم يُقيّم الأداء الإداري بناء على مدى تحقيق هذه الأهداف، على أن تكون الإجراءات المتبعة لذلك قانونية بطبيعة الحال.

- تدلّ العبارة الاصطلاحية "**إدارة الأزمات**" **إدارة المخاطر** على "فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة نظام صنع القرارات وقدرته، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي"[13]، للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء. وقد وضع الفكر الإداري عدة خطوات تُتّبع في إدارة الأزمات منها تكوين فريق عمل عالي التأهيل وتخطيط الوقت والتشخيص والتوعية والمشورة. إن مفهوم إدارة الأزمات كما ورد سابقاً مفهوم غربي استوردته الترجمة، وإن لم يكن

13. تعريف ورد في بحث هناء يماني، "دور القائد المسلم في إدارة الأزمات" المنشور على الشابكة.

غريباً على التراث العربي الإسلامي. لكنه في صيغته الحالية ينطوي على آليات تفكير وعمل تنظيمية تطويرية.

- **التشبيك** Networking : مصطلح بات له مدلول إداري واسع ويظهر في سياقات متعددة كأن نقول مثلاً : "التشبيك الوزاري البيني" أو "التشبيك بين الجامعات ومراكز البحث" أو "التشبيك بين السلطات المحلية والإقليمية" أو "التشبيك بين المدن المتوسطية". والتشبيك في سياقات مماثلة يعني الشراكات التي تقيمها جهات ما فيما بينها، وهو ما يسمى "**بالتعاون اللامركزي**" الذي يتطور تبعاً لتطور "**اللامركزية الإدارية**".

- **التمكين** : مصطلح جديد دخل المعجم العربي الإداري في القطاعات الخدمية والاقتصادية وغيرها كلّها فبتنا نتحدث عن "**البيئة التمكينية**" وهي البيئة المساعدة التي تمكّن من تحقيق المبتغى. وقد تكون بيئة تشريعية أو مؤسساتية أو اقتصادية ونعني بها مجموعة الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تؤدي إلى التمكين، أي تسمح بقيام الأمر واستدامته.

- والترجمة هي التي استحدثت في العربية العبارة الإصطلاحية "**التنمية المستدامة**" Développement durable، وتعني التنمية المتكاملة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية طويلة الأمد، التي تولّد تنمية متجددة. هذه العبارة الاصطلاحية تدلّ على أن هدف التنمية قد تبدّل، واختلف مفهومُها ومنظورُها، واختلفت من ثمَّ أهدافها وأولوياتها ومنهجيتها وأدواتها. هو إذاً تبدّل شامل في المنظومة الفكرية طرأ بدخول هذا المصلح في أبجدية التخطيط والعمل، وانعكس في الممارسة العملية.

- **المواطنة** la citoyenneté مصطلح صيغ على وزن "مفاعلة" يعني الانتماء إلى الوطن والتشارك فيه. وهو يختلف في مدلوله عن "الوطنية" و"حب الوطن"، في

كونه لا يقتصر على الشعور بمحبة الوطن بل يتعداه إلى الشعور بالتشارك في الوطن، وتقاسم الحقوق والواجبات فيه والرغبة بتشارك العمل والجهد لبنائه.

يرى بعضهم في مصطلح "المواطنية" تطويراً لمفهوم المواطنة [14]. ورغم أن الصيغة المنتهية بالياء والتاء المربوطة تدل على التوجّه والنزوع إلى الشيء، إلا أن مصطلح "المواطنة" الذي شاع استخدامه لا يدل على مدرسة أو تيار فكري، ومن ثمَّ فهو المرجّح عندنا على "المواطنية".

كذلك الأمر بالنسبة إلى مصطلح "**العولمة**" ومرادفه "الكونية" الذي يحاول بعضهم تسويقه زاعمين أنه يضيف جديداً إلى مصطلح "العولمة". وهذا منافٍ للواقع. الفرق الوحيد بينهما أنهما مقابلان لمصطلحين في لغتين أجنبيتين مختلفتين (الإنجليزية Globalization والفرنسية mondialisation). وقد أقام هذا المصطلح الدنيا ولم يقعدها وغيّر أنماط التفكير وقواعد اللعبة على الأصعدة كافة، ليس في وطننا العربي ولا في العالم الثالث فحسب في العالم أجمع. وما زال الخلاف محتدماً بين مؤيد ومناهض، ربما لقصور في فهم الأبعاد الحقيقية لهذا المصطلح.

من المصطلح إلى المفهوم:

قد لا تأتي الترجمة بمصطلحات جديدة، لكنها تجلب مفاهيم جديدة تغير المقاربة والسلوك، كمفهوم **الشراكة بين العام والخاص PPP** (partenariat public privé)، التي أدخلت نمطاً جديداً من العلاقات بين مؤسسات الدولة والإدارة العامة من جهة، والقطاع الخاص الذي يشارك في تقديم خدمات عامة كانت فيما مضى حكراً على الدولة وباتت عبئاً عليها، من جهة أخرى. **والشراكة بين العام والخاص** نهج تتبعه الدول في تأمين خدمات عامة كانت الدولة هي التي تضطلع بها كشق الطرق السريعة

14. انظر النُقـَّري (معن)، 2006. وتكرر الحديث ذاته عن المصطلحين في مجلة "النقل"- دمشق 16، 2008)

وتجهيز المدارس والجامعات بتقنيات المعلومات والاتصالات وتأمين إدارة تشغيلها وصيانتها، الخ

- مفهوم آخر يتبع مفهوم **الشراكة بين العام والخاص** PPP ويصبح إحدى أدواته، وهو مفهوم **التقييم المسبق** évaluation préalable، الذي بات من المفاهيم الأساسية في تطوير آليات التعاقد بين جهة عامة وشريك من القطاع الخاص. وهو يلزم الجهة العامة إجراء تقييم دقيق للكلفة الحقيقية لمشروع الشراكة يسبق إجراءات التعاقد. وهي ممارسة إلزامية في دول العالم التي انتهجت أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تأمين خدمات عامة كانت الدولة هي التي تضطلع بها كشق الطرق السريعة وتجهيز المدارس والجامعات بتقنيات المعلومات والاتصالات وتأمين إدارة تشغيلها وصيانتها، الخ. وهذا التقييم المسبق للكلفة الحقيقية للمشروع يجنب الموازنة أعباء غير منظورة.

- **اقتصاد المعرفة** Economie du savoir عبارة اصطلاحية تعكس حقيقة لا مناص منها في ظل العولمة مفادها أن المعرفة والثقافة باتت ثروات حقيقية بالمعنى الاقتصادي والاستثماري. وهي ثروات اقتصادية" بمعنى أنها ترفع معدّلات النمو الاقتصادي وتزيد من ثمَّ من الناتج المحلي الإجمالي. وهنا يبرز دور المؤسسات التعليمية المنتجة للمعرفة في دفع عجلة الاقتصاد وتأمين الرخاء الاجتماعي، فهي المصدر الأساسي لـ " **الرأسمال الإنساني** " capital humain الذي يعرّفه هاملتون بأنّه مقدار المهارات والتأهيل العلمي الذي يملكه مواطنو دولة ما، ومستوى فعالية النظام التعليمي في إنتاج أطر وطنية ماهرة. هي مفاهيم لا بدَّ للقائمين على مؤسسات التعليم المتوسط والعالي من استيعابها لرفع أداء مؤسساتهم بناء على أهداف التنمية ومقتضياتها.

إدارة المخاطر la gestion des risques ليس مجرد مصطلح استحدثته الترجمة فأغنت به المعجم الإداري العربي، بل هو أكثر من ذلك بكثير. إنه مقاربة واعية تجعلنا نحلل ونقيس نقاط ضعف محيط ما، أو ما يسمى بـ **الهشاشة** Vulnérabilité، بما يسمح بالتنبؤ بالمخاطر أياً كانت طبيعتها، و وضع استراتيجيات تنظيمية من بينها نشر الوعي بين الناس، واتخاذ إجراءات فنية ومادية لتدارُكِ وقوع الكوارث، أو على الأقل لمواجهتها في حال وقوعِها بردودِ فعلٍ مناسبة تخفف من آثارها السلبية وتسمح بالعودة بعدها إلى الحياة الطبيعية بأسرع وقت وأقل خسائر ممكنة. هذه العبارة الاصطلاحية أعم وأشمل من عبارة **إدارة الكوارث**، فهي تنم عن إجراءات وقائية وعلاجية على حد سواء وتنطوي على معنى الإدارة قبل الكوارث وبعدها وفي أثنائها، بينما تقتصر **إدارة الكوارث** على إجراءات إدارية فنية علاجية إسعافية تتخذ عند وقوع الكوارث أو بعدها. فقد كان للترجمة التخصصية التي تتناول هذا الموضوع الحيوي، كتابية كانت أم شفهية (تتابعية أو فورية)، فضلٌ كبير بانتقال خلاصة خبرات متقدمة مكتسبة ومتراكمة، ليفيد منها العقل العربي فتتبدّل الممارسات لتنعكس خيراً على المجتمع.

مصطلح **الاستدامة** durabilité من المصطلحات التي تكوّنت من مواد عربية وصيغت بأوزان عربية الدلالة على معانٍ جديدة شأنه في ذلك شأن "عصْف"، وترسخّ مثله تدريجياً واستقرّ في التداول وفي الخطاب الثقافي العام ليغدو جزءاً لا يتجزّأ من رصيد الفصحى المعاصرة. يستخدم مصطلح الاستدامة أكثر ما يستخدم في السياق البيئي نجده في تراكيب اصطلاحية مثل **الطاقات المتجددة** énergie renouvelable أو **الطاقة المستدامة** énergie durable الذي وعّى بإمكانية الإفادة من موارد طبيعية "مستدامة"، بمعنى أنها تتجدد باستمرار ومن ثمَّ لا يمكن أن تنفذ، كالشمس والرياح والمد والجزر وحركة الأمواج، مما ولّد الإدراك بأنها مصدر للطاقة لا ينضب، وأنها

صديقة للبيئة تحافظ على استدامتها لأنها طاقة لا تنشأ عنها مخلفات ملوّثة كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة تؤدي إلى الانحباس الحراري.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قد يتعدّاه إلى مفهوم جديد يمكن أن يكون عاملاً فاعلاً في تطوير النمو الاقتصادي، ألا وهو مفهوم **تجارة الطاقة المتجددة** الذي من شأنه تحفيز الفكر على البحث عن وسائل ناجعة لاستغلال الطاقة الشمسية المتوافرة لدينا بسخاء والتخطيط للاستثمار أو لتشجيع الاستثمار فيها كطاقة متجددة. نهج آخر في التفكير قد يقلب حياتنا رأساً على عقب.

المصطلح الإداري بين اللبس والغموض:

يبدو جلياً مما سبق أن بعض المصطلحات يشفّ عن مكنونه الدلالي في حين يظل بعضهم الآخر مبهماً على المتلقي، لا يستشف منه كامل أبعاده الدلالية. ومن ثمَّ فإن عمل المترجم قد لا يقتصر على النقل، بل يستحسن أن يتعداه إلى الشرح والتفسير بحسب درجة غموض المصطلح المتداول. لذا كان لا بدَّ له كي يكتمل عملُه من أن يُلحِقَ بنصّه معجماً للمصطلحات والفهارس الفنية اللازمة يغنيها بتعريف دقيق لمكنون المفهوم، أو أن يذيّل نصّه بشروح إضافية، وهو ما يسمى "الترجمة المشروحة" translation Annotated التي تعين على فهم المصطلح فهماً دقيقاً بدل حفظه عن ظهر قلب وتداوله دون الإحاطة بكامل أبعاده الدلالية، ومن ثَمّ تمثّله فكراً وسلوكاً. ومثل هذا العمل يتطلب من المترجم عملاً بحثياً دقيقاً وشاملاً، وأحياناً العودة لذوي الخبرة والاختصاص للحصول على شروح وافية لمدلول المصطلح الدقيق وما يميزّه عن سواه.

عند الحديث عن أثر الترجمة في التطوير الإداري، لا مناص من ذكر مصطلحين كثر استخدامهما في المدة الأخيرة ويولّدان لتقاربهما اللفظي لبساً دلالياً لدى

المتلقي، ولاسيما الترجمة الفورية، وأعني بهما مصطلح "اللامركزية" décentralisationومصطلح "اللاتركيز" déconcentration :

فأما **اللامركزية** فهي قيام السلطة المركزية في الدولة بتفويض بعض سلطاتها للسلطات المحلية.

وأما **اللاتركيز** فهو أن تلجأ الأقاليم أو البلديات أو التجمعات الإقليمية أو الإدارات المحلية لجهات خارجية (إقليم أو بلدية أو إدارة محلية أخرى، أو جهات القطاع الخاص) للتعاقد معها وتفويضها تأمين بعض خدماتها الأساسية لمواطنيها.

مثال آخر على اللبس أو الغموض اللذين يمكن أن ينطوي عليهما المصطلح الإداري هو مصطلح "**الحكومة الإلكترونية**" الذي يمكن أن يفهم منه أن الجهة المعنية بالتعامل بتقانات المعلومات والاتصالات لإنجاز الأعمال والقيام بمختلف الوظائف هي الجهات الحكومية حصراً أي الوزارات وإدارات الدولة والدوائر الحكومية. لكن البحث في هذا المجال يجلي حقيقة أن الأمر ينطوي أيضاً على أن التعامل وتبادل المعلومات والخدمات بالشابكة يكون على مستويات مختلفة: الجهات الحكومية فيما بينها ، الحكومة والمواطن، الحكومة والقطاع الخاص. وبعضهم يتبنى لتعريف هذا المصطلح منظوراً أكثر شمولية فيُدرج فيه الأعمال والنشاطات جميعها التي تعتمد فيها الدولة على التقانات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات. وإذا كان دخول المصطلح بحد ذاته المعجم العربي دليلاً على تحوّل إدارات الدولة في خدماتها ونشاطاتها إلى التقانة الحديثة، فإن الأمر ينطوي على أكثر من ذلك... إنه ينطوي على تغيّر في منطق التعامل بين الحكومة والمواطن، وفي كلا الاتجاهين. فمن سمات الحكومة الإلكترونية الانفتاح والشفافية، وفي ظلها يؤدي المواطن دوراً محورياً في التخطيط والتنفيذ إذ يصبح رضاه هو المعيار الأساسي الذي تقاس على أساسه جودة الخدمات

المقدّمة، كما أنها تؤدي إلى تقوية الشراكة بين العام والخاص[15]. فأي تبدّل في نهج التفكير وطبيعة العلاقات ولّد هذا المصطلح!

نوعان من العقود باتا متاحين للجهات العامة في العالم لتبرمهما مع القطاع الخاص وفق آليات **استدراج العروض** appel d'offre أو **الحوار التنافسي** dialogue compétitif. وإذا كانت آلية استدراج العروض مألوفة في إداراتنا العامة(وتنطوي على مراحل ثلاث هي إعلان استدراج العروض وفض العروض وانتقاء العرض الأفضل مادياً)، إلا أن مفهوم **الحوار التنافسي** يرتبط بآليات **عقود الشراكة بين العام والخاص** PPP، التي تعقد الندوات والاجتماعات لشرح إطارها التعاقدي وبنودها وكيفية إعداد البيئة التشريعية المناسبة لتطبيقها.

وفي هذا الإطار، يميّز الإداريون العاملون في الجهات العامة والخاصة على حد سواء

في أوروبا خاصة وعلى المستوى الدولي، بين مفهومين لم يألف المتلقي العربي الفرق بينهما بعد. إنهما مفهوما **عقود التلزيم (BOT)** marché de concession **وعقود الشراكة** PPP. وكلاهما يحتاج في ذهن القارئ إلى الإيضاح والتفسير.

فأمَّا **عقود التلزيم** فيقابله بالإنجليزية ما يعرف بالـ BOT أو "عقد بناء وتشغيل ونقل ملكية". وهي تعريفاً عقود تبرمها جهة عامة مع جهة خاصة لتقديم خدمات محددة في البناء والتشغيل ثم نقل الملكية للجهة العامة، كشق طرق سريعة/دولية وإنجاز مشروع مترو الأنفاق في المدن وضواحيها، تتقاضى بموجبها الجهة الخاصة الفائزة بالعقد أتعابها عن الخدمات التي تقدمها من المستخدمين أنفسهم (مثال على ذلك ثمن تذكرة المترو للراكب، والمبلغ الذي يدفعه قائد المركبة لقاء استعماله للطريق السريعة).

15. انظر بحث "الحكومة الإلكترونية"، للدكتور راضي خازم، الموسوعة العربية المجلّد الثامن

وأمَّا **عقد الشراكة** Partenariat public privé (PPP) فهو ما ورد تعريفه آنفاً في معرض الحديث عن **الشراكة بين العام والخاص** (انظر ص.8)، و هو نوع من العقود تبرمه جهة عامة مع شريك من القطاع الخاص لتصميم منشأة عامة أو بنائها أو تجهيزها أو تشغيلها أو صيانتها. ويتقاضى الشريك بموجبه من القطاع الخاص أتعابه من المال العام (أي من موازنة الدولة). والفرق الأساسي بين نمطي العقود هو كيفية جباية أتعاب تقديم الخدمات فضلاً عن آليات التعاقد.

هناك مفهوم يكثر اليوم تداوله في المحافل والمؤتمرات عند الحديث عن دور المنظمات الأهلية وبعض المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، ألا وهو ما يسمى بالفرنسية rôle d'auxiliaire ، (ومقابله بالإنجليزية Auxiliary role). وقد حار المترجمون بين مقابلين عربيين لهذا المصطلح: "**دور مساعد**" و"**دور مساند**". والأمر ليس واحداً من الناحية القانونية. واللبس المصطلحي الناتج عن الترجمة يمكن أن يخلق إشكالية في تحديد طبيعة العلاقة التي تربط المنظمات الأهلية والإنسانية بالحكومات ويعرقل آلية عمل هذه المنظمات ، كما هو الحال بالنسبة إلى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومؤخراً، في دمشق وخلال المؤتمر السادس لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقية - المينا MENA ، اقترح أحدهم مصطلحاً رديفاً يزيل اللبس القانوني هو "**الدور الرديف**".

هنا يبرز عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المترجم وأهمية أن تبدأ العملية الترجمية بمرحلة بحثية هدفها الإحاطة بكل الأبعاد الدلالية التي يحملها المصطلح في اللغة المصدر، قبل الانتقال إلى المرحلة البحثية الإبداعية التالية ألا وهي إيجاد المصطلح المناسب، تأكيداً لمبدأ أساسي لا تصح العملية الترجمية دون التزامه، ألا وهو الأمانة والدقة، وتفادياً لانتقال مفاهيم مغلوط بها أو مبهمة، تربك بدل أن تمنهج، وتشوّه الفكر بدل أن تبلوره وتنقيه. وتقتضي الأمانة من المترجم والتُرجُمان التعمّق

في الدلالات العميقة للمفاهيم التي يتصدى لترجمتها وهي في أغلبها مفاهيم تحملها مصطلحات تخصصية. ومن هنا الصلة الوثقى بين الترجمة والبحث العلمي. فالمترجم الحق ليس مجرّد ناقل، إنه باحث يتقصّى ويُنقّب ويتفحّص ويدقق، بغية الإحاطة بالموضوع الذي يتناوله والتعمق في المفاهيم المتداخلة فيه التي ينطوي عليها، حتى تؤدي الترجمة دورها المنشود في عملية التنمية الفكرية، وتنعكسَ آثارُها على الأصعدة كافةً الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

يتبيّن مما سبق أن الترجمة التخصصية هي المجال الحيوي لانتقال اللغة الهدف من البعد اللساني إلى البعد المفهومي، وأن الترجمة الإدارية محفِّزٌ للعقل على الانفتاح ومحصّنةٌ له من الانغلاق والتقوقع، إذ تتيح خلق الوعي بالمتغيرات وتهيئة الفكر لتمثّل مفاهيم ومنهجيات عمل ثبُتت جدواها في عملية التنمية عموماً. لكن تحقيق هذه الأهداف يقتضي من المترجم جهداً بحثياً متأنياً ومزدوجاً يجلي الغموض ويرفع اللبس لدى المتلقي.

فهرس المراجع العربية

- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص**، تحقيق د. محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.
- بو عزّة (الطيّب) "هل يمكن أن تفكّر بدون لغة؟"، العربي– العدد 426- مايو 1994.
- بيومي (محمد محمود) "لماذا نترجم؟"، الفيصل، العدد 239،ص 28).
- الجرجاني، **كتاب التعريفات**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
- خازم (راضي)، "الحكومة الإلكترونية"، الموسوعة العربية المجلّد الثامن.
- الديداوي (محمد)، الترجمة والتعريب' المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، 2002.
- المسدّي (عبد السلام) التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، 1986.
- مشوّح (لبانة)، "من المحاكاة اللغوية على الاقتراض النظمي : المبني للمجهول معلوم الفاعل في اللغة العربية الفصحى" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، 2004.
- النُقَّري (معن)، "المواطنة والمواطنية والمجتمع الوطني"، مجلة البيئة والصحة، دمشق، العدد 9، تشرين الأول 2006. وعنوان محاضرة ألقيت في المركز الثقافي بقارة في 2006/12/23.

- يماني (هناء)، "دور القائد المسلم في إدارة الأزمات"، بحث نشر على موقــع الإنترنيت

http:// www.12 .allchat.com

فهرس المراجع الأجنبية:

- **Chomsky, N. (**1968), Language and Mind New York and London: Harcourt Brace.
- **Cortes, J.** « Enseignement de la civilisation », in Amis de Sèv, N 83.
- **Martinet, A.** (1960), Eléments de linguistique générale,Armand Colin, Paris.
- **Mouchaweh, L.** (2007), « Du calque à l'emprunt syntaxique : le passif agentif en arabe standard », Journal For Arts and Humanities, 2007, Damascus University.
- **Strauss, C. L.** (1958), Structural Anthropology, publ. Allen Lane, The Penguin Press., 1968. Various excerpts reproduced here.
- **Tognotti, S.** (1997), « Le cours de linguistique générale de Saussure : le rôle de la langue vis-à-vis de la pensée », cours de linguistique générale en ligne, www.Google.fr.com.
- **Whorf, B-L.** (1959), Selected Writings of Benjamin Lee Whorf, New-York: J. Willey & Sons.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2010/11/7.